

## موضوع العدد

# منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مع نهاية عام ٢٠٠١ يكون البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد أنهى عامه الرابع من المدة الزمنية المحددة لتنفيذه (عشر سنوات ابتداء من مطلع عام ١٩٩٨)، باتضمام أربع عشرة دولة للاتفاقية تشمل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وسوريا والعراق والأردن ولبنان ومصر وليبيا وتونس والمغرب، ويتوقع انضمام السودان واليمن إلى الاتفاقية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قد أعلن في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٧ عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى من خلال تنفيذ البرنامج الزمني المحدد. كما أقر مؤخراً النظر في إمكانية تقليص هذه الفترة بمقدار عامين لتنتهي عام ٢٠٠٥، وعرض ذلك في الدورة القادمة التاسعة والستين للمجلس في شباط (فبراير) ٢٠٠٢. وتضمنت قواعد وأسس إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدداً من الإجراءات والتدابير أهمها بالإضافة إلى الالتزام باستكمال إنشاء المنطقة خلال المدة الزمنية المحددة للبرنامج التنفيذي، المراجعة نصف السنوية لخطوات التنفيذ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني، وحساب التخفيضات الجمركية على أساس الرسوم الجمركية السارية مع تاريخ بدء التنفيذ، وتشجيع الإعفاءات الجمركية في إطار الاتفاقيات بين الدول، وتطبيق مبدأ التحرير التدريجي لكافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني بنسب سنوية متساوية لمدة عشر سنوات، بالإضافة إلى المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً وإيجاد آلية لفض النزاعات واتخاذ القرار بأغلبية الثلثين، ومنح الاستثناءات وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

ويعد انضمام هذا العدد من الدول العربية للاتفاقية نجاحاً كبيراً لتنفيذ البرنامج، نظراً لما تمثله الدول الأعضاء في هذه المنطقة من أهمية نسبية كبيرة في مجمل مكونات الاقتصاد العربي سواء من حيث الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي أو التجارة والاستثمار (بشقيهما الكلي والبيئي). ووفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٠ تشكل الدول الأعضاء في هذه المنطقة سوقاً استهلاكية واسعة يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٢٩ مليون نسمة (٨٢% من مجموع سكان الدول العربية)، ويقدر ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي ٥٧٠ مليار دولار (٨٩% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية). وتبلغ صادراتها الإجمالية حوالي ٢١٧ مليار دولار (٨٩% من إجمالي صادرات الدول العربية)، وواراداتها حوالي ١٣٨,٧ مليار دولار (٩٠% من إجمالي واردات الدول العربية).

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية فإن نصيب الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إجمالي الصادرات العربية البينية بلغ حوالي ١٦,٨ مليار دولار (٩٤% من إجمالي الصادرات العربية البينية) عام ٢٠٠٠، في حين بلغت وارداتها العربية البينية حوالي ١٣,٩ مليار دولار (٨٩% من إجمالي الواردات العربية البينية). أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول الأعضاء حوالي ٤,٣ مليار دولار (٩٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية) عام ٢٠٠٠. فيما

بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية لعشر دول من الدول الأعضاء توافرت عنها المعلومات حوالي ١,٨ مليار دولار (٧٩%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لثلاث عشر دولة توافرت عنها المعلومات). كما يلاحظ أنه بانضمام السودان واليمن في القريب العاجل للاتفاقية سترتفع هذه الأرقام وتكون أكثر عمقا ودلالة.

تدل هذه المؤشرات على أهمية البعد البشري والاقتصادي والتجاري والاستثماري للدول الأعضاء في هذه المنطقة سواء تعلق الأمر بالتعاون العربي أو الإقليمي أو الدولي. ويأتي هذا العمل لتتويجا للجهود الحثيثة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والعمل الدؤوب الذي قامت به لجان المفاوضات التجارية والمتابعة والتنفيذ. وقرر المجلس مؤخرا تشكيل لجنة للاتحاد الجمركي من ممثلي الجهات المتخصصة في الدول العربية، كما قرر تشكيل لجنة للتنسيق الضريبي بين الدول العربية، وكلف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع صندوق النقد العربي والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تحديد القيود غير الجمركية وذلك بهدف إزالتها بشكل نهائي.

والمنتبع لتنفيذ برنامج اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي لإقامة هذه المنطقة، يلتمس جملة من الحقائق أهمها وجود إجراءات متتالية ومترابطة من صيغ الالتزام لتحقيق الأهداف المرتبطة بإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، واستمرار عدد كبير من الدول العربية في تنفيذ قرار جماعي دون تحفظ أو انسحاب، بسبب الأسس التي ارتكزت عليها هذه الاتفاقية، خاصة إلغاء قاعدة الإجماع المتبعة في إطار جامعة الدول العربية واستبدالها بقاعدة أخذ القرار بأغلبية الثلثين، ليصبح القرار ملزما لكافة الأعضاء. كما أشاع مبدأ المعاملة بالمثل جوا من الطمأنينة لدى الحكومات العربية بقدراتها على اتخاذ إجراءات مقابلة ضد أي عضو قد ينكث بالاتفاقية.

كما أن الانسجام بين القواعد العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والقواعد العامة والشروط الخاصة التي نصت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يعطيها فرصة أكبر للحصول على الاعتراف الدولي بها كمنطقة تبادل حر للدول العربية، تستطيع تبادل المزايا التفضيلية فيما بينها دون أن تكون ملزمة بتعميم هذه الامتيازات على باقي دول العالم وفقا لأحكام "الدولة الأولى بالرعاية". كما أن من أبرز مزايا المنطقة إتاحة المجال أمام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على المستوى القومي العربي لصالح إعادة تخصيص الموارد العربية على أساس المزايا النسبية المكتسبة مما ينعكس إيجابيا على تطوير القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات العربية على المستويين العربي والدولي.

وتعتبر إقامة هذه المنطقة خطوة متقدمة في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي في الدول العربية، بالإضافة إلى أنها تشكل مناخا ملائما لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، خاصة ما يتعلق بتقنية المعلومات، إذ إن حرية التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة ستقلل في المستقبل من عوائق التبادل التجاري الإلكتروني. من جهة أخرى تمثل هذه المنطقة عاملا محفزا لإعادة الاستثمارات العربية المهاجرة إلى الدول العربية بوصفها الملاذ الأكثر أمنا لها، في ضوء ما يمكن أن يستشف من تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

وخلاصة القول أن قيام هذه المنطقة التي ستجعل من الدول العربية كتلا إقليميا، يتمتع بحرية التبادل التجاري، يمثل صمام أمان للاقتصاد العربي أمام تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى (نافتا، مجموعة الآسيان، الاتحاد الأوروبي، ميركسور، كوميسا)، وتمثل مدخلا مهماً لمساعدة الدول العربية على رسم سياسات اقتصادية متناسقة، تقلل من المخاطر التي قد تصيب اقتصاداتها المفردة، خاصة إذا علمنا أن نسبة صادرات الدول العربية إلى الصادرات العالمية تقل عن ٤%، وأن نسبة وارداتها إلى الواردات العالمية تقل عن ٢,٥%

وفقا لبيانات عام ٢٠٠٠، كما أن متوسط نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة يقع في حدود ١% من إجمالي الاستثمارات العالمية. وتشير "ضمان الاستثمار" إلى أنه استنادا إلى تجارب الدول في التكتلات الاقتصادية التي سبقت الدول العربية في مجال تحرير التجارة، فإنه من الضروري العمل على نشر ثقافة التجارة الحرة، والتعريف بمقتضياتها وشروط نجاحها بين العاملين في الأجهزة المرتبطة بحركة التبادل التجاري، بصفة خاصة بين القيادات العليا والمتوسطة في إدارة الجمارك وأعوانهم في منافذ الحركة التجارية. وقد تكون هناك ضرورة في بعض الحالات لتعيين قيادات جديدة وتحريك فيما بين المواقع بين العاملين في المنافذ ورصد أدائهم لضمان حسن تنفيذ السياسات المتبناة.

## من الوطن العربي

### قطر

وقعت الحكومة القطرية خلال شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠١ عقدا (هو الأول من نوعه) مع شركتي "شيوذا" اليابانية و"تكنيب" الإيطالية لتوسيع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في مصنع "قطر للغاز، في مدينة رأس لفان الصناعية (مدينة حديثة متخصصة في إنتاج الطاقة). بلغت قيمة العقد حوالي ٩٠ مليون دولار، تشكل جزءاً من التكلفة الإجمالية لمشروع التوسعة التي تصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وسيزيد مشروع التوسعة المذكور إنتاجية قطر للغاز من ٧،٧ مليون طن من الغاز إلى حوالي ٩،٢ مليون طن سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٥. كما أن هذه التوسعة ستجعل مصنع قطر للغاز من أكبر المصانع في العالم لتسييل الغاز، بالإضافة إلى وجود خطط أخرى للتوسعة يبلغ إنتاجها حوالي ١٠ ملايين طن، الشيء الذي سيجعل الإنتاج الإجمالي يصل في المستقبل إلى حوالي ٢٠ مليون طن من الغاز. وتقدر استثمارات شركة قطر للغاز بحوالي ٤ مليارات دولار وتصدر بشكل أساسي إلى اليابان وأوروبا (خاصة أسبانيا).

### البحرين

طرحت مؤسسة نقد البحرين إصدارها الثاني من الأوراق النقدية فئة عشرين دينارا وذلك خلال شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠١. وسيتم تداول العملة الجديدة جنبا إلى جنب مع العملة السابقة التي سيتم سحبها تدريجيا من السوق، إذ إن حوالي ٩٠% من الفئات القديمة سيتم سحبها من السوق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من طرح الفئة الجديدة. وتمثل الفئة الجديدة حوالي ٨٠% من إجمالي العملات الورقية المتداولة في السوق. الجدير بالذكر أن هذا الإصدار هو الثاني للأوراق النقدية بعد الإصدار الأول عام ١٩٧٨، الذي أجريت عليه تغييرات مرتين: الأولى عام ١٩٩٣ والثانية عام ١٩٩٨. ويبلغ حجم النقد المتداول في السوق النقدي في البحرين حوالي ١٤١ مليون دينار بحريني. من جهة أخرى صدر مرسوم أميري يقضي بتثبيت سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي بسعر ٢،٦٥٩ دولار، ويعمل به كأساس لعمليات الصرف الأجنبي في البحرين. كما نص المرسوم على حق مؤسسة نقد البحرين في تنظيم شراء وبيع الدولار للمصارف التجارية العاملة في الدولة.

## الإمارات

حصلت شركة سيمنس الألمانية على عقد لتشييد محطة للطاقة في الإمارات (المرحلة الأولى من مجمع عملاق لمحطات الطاقة في الشويبات على بعد ٢٥٠ كلم غرب أبو ظبي)، بقيمة مليار يورو (حوالي ٨٩٦ مليون دولار)، وبطاقة قدرها ١٥٠٠ ميغاوات كجزء أولي من الطاقة المستهدفة للمجمع والتي تبلغ ٥٠٠٠ ميغاوات. وسيبدأ تشغيل المحطة عام ٢٠٠٤. وتعتبر هذه المحطة خامس محطة تقيّمها "سيمنس" في الإمارات التي تمتلك ١٠% من الاحتياطات المؤكدة في العالم. يتكون التمويل من قرض قدره ١,٢٨٥ مليار دولار وتمويل تكميلي قيمته ١٥٣ مليون دولار شارك فيه ٢٥ بنكاً إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار مناصفة بين بنك أبو ظبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي و ٥٠ مليون دولار لبيت التمويل الكويتي.

## الكويت

وقعت الحكومة الكويتية مع نظيرتها الأردنية اتفاقية للتبادل التجاري الحر بين البلدين ، تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين البلدين من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع ميثاق جامعة الدول العربية والبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، بالإضافة إلى انسجام ذلك مع مبادئ إنشاء منظمة التجارة العالمية. ونصت الاتفاقية على تطبيق جميع مواردها على أساس المعاملة بالمثل. كما نصت على إعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والطبيعية والصناعية ذات المنشأ الوطني والتي يتم تبادلها بين البلدين من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بشكل كامل وفوري. واستثنت الاتفاقية من هذا البند المنتجات والمواد المحظور استيرادها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية والسلع المنتجة في المناطق الحرة.

## مصر

في إطار تنفيذ خطة قومية للبتروكيماويات تشمل إقامة ٧٤ مشروعاً لإنتاج ١٥ مليون طن سنوياً من مختلف المنتجات التجارية تصل قيمتها السنوية حوالي ٧ مليارات دولار يوجه منها للتصدير ما قيمته حوالي ٣ مليارات دولار، وقعت جمهورية مصر العربية مجموعة بروتوكولات مع شركات عربية وعالمية متخصصة في صناعة البتروكيماويات باستثمارات تبلغ قيمتها ٢,٧٧ مليار دولار. ويعتبر مشروع الشركة السعودية للبتروكيماويات في منطقة العامرية بالإسكندرية أحد أهم هذه المشاريع. وسيقوم المشروع بإنتاج حوالي ٣٠٠ ألف طن من البوليستر سنوياً باستثمارات قيمتها ٥٥٠ مليون دولار. ومن ضمن هذه المشروعات مشروع مشترك بين مصر والسعودية لإقامة مجمع متكامل للبتروكيماويات في منطقة شمال غرب خليج السويس باستثمارات قدرها ١,٤ مليار دولار لإنتاج مليون طن سنوياً من مختلف المواد الكيماوية. كما خصصت شركتان عالميتان حوالي ٨٣٠ مليون دولار لإقامة مصنعين أولهما لإنتاج سماد اليوريا بطاقة ٦٥٠ ألف طن سنوياً وثانيهما لإنتاج ٦٥٠ ألف طن من الامونيا مع توفير الشركة القابضة المصرية كميات الغاز الطبيعي اللازمة للمصنعين كلقيم.

## المغرب

وقع المكتب المغربي للكهرباء والشركة الأسبانية "انديسا" والألمانية "سيمنس باول سيستام" مشروع اتفاقية لإنشاء أول محطة تستعمل الغاز بالمغرب بتهدارت (جنوب طنجة) بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وستستمر أشغال البناء على مدى ٢٥ شهرا، لتكون جاهزة مطلع عام ٢٠٠٤، كما يتوقع أن تستغل هذه المحطة الغاز الذي يمر عبر أنبوب غاز مغرب - أوروبا.

## اليمن

أعدت الحكومة اليمنية مسودة مشروع قانون جديد لمكافحة غسيل الأموال، وستتم صياغته النهائية قريبا قبل تقديمه إلى مجلس النواب في إحدى دوراته التشريعية المقبلة. وحددت مسودة القانون جرائم غسيل الأموال في جرائم الإرهاب المرتبطة بالاختطاف والسرقة واختلاس الأموال العامة أو الاستيلاء عليها بوسائل الاحتيال، وتزوير العملة والسندات العامة والتهرب والاتجار غير المشروع بالأسلحة وصناعة المخدرات أو الاتجار بها، والمضاربة بالعملة بخلاف قانون الصرافة. كما ينص القانون على تأسيس لجنة لدى المصرف المركزي تكون مستقلة وذات طابع قضائي وغير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطته وتكون مهمتها التحقيق في عمليات غسيل الأموال والتفقد بالقواعد والإجراءات القانونية. كما يشمل مشروع القانون فصلا خاصا بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات والمجرمين يجوز بموجبه الاعتراف بأحكام قضائية تنص على مصادرة الأموال أو الممتلكات أو العائدات من جرائم غسيل الأموال، إذا صدرت من محكمة في دولة أخرى يربطها باليمن اتفاق مصادق عليه أو مبدأ المعاملة بالمثل. الجدير بالذكر أن المركز المصرفي قد أصدر تعاميم متتالية على المصارف التجارية طالبها فيها بتجميد أي حسابات لمنظمات إرهابية حسب قرار مجلس الأمن الدولي.

ووفقا للمسودة يتعين على المؤسسات المالية في اليمن عدم فتح أو حفظ حسابات لشخصيات مجهولة الهوية أو بأسماء وهمية مستعارة والتحقق من هوية الشخصيات الاعتبارية استنادا إلى وثائق رسمية، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالملفات والسجلات الخاصة بالعملاء والعمليات المالية والصفقات التجارية والنقدية التي تتم محليا أو دوليا لمدة لا تقل عن عشر سنوات. وفيما يتعلق بالعقوبة حسب المسودة، فإن عقوبة ارتكاب أو التحريض أو الشروع أو التستر على ارتكاب جريمة من جرائم غسيل الأموال لا تزيد على خمس سنوات سجناً مع مصادرة الأموال موضوع الجريمة، وفي حالة الأشخاص الاعتباريين يعاقب بغرامة ما تعادل قيمة الأموال وإلغاء الترخيص مع وقف النشاط.

## مؤشرات

### مؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

صدر مؤخرا المؤشر الثلاثي المركب لثروة الأمم للاقتصادات الناهضة (نصف سنوي) للفترة حتى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ عن مؤسسة الشؤون المالية التابعة لصحيفة (ورلد تايمز). وقد توسع المؤشر ليضم (٧٠) دولة من دول الاقتصادات الناهضة مقارنة مع (٤١) دولة أدرجت في المؤشر الذي غطى الفترة حتى (مارس) ٢٠٠١. وقد عزز دخول دول جديدة المؤشر وأضاف له عمقا أكثر دلالة وبعدا أوسع، إلا أن ذلك أثر على ترتيب الدول وزاد من حدة التنافس بينها. وقد تصدرت المؤشر أيرلندا (التي دخلت للمرة الأولى) ثم تايوان

وإسرائيل وجمهورية التشيك وهنغاريا، وتراجعت كوريا الجنوبية التي كانت تحتل المرتبة الأولى بشكل واضح إلى المرتبة السادسة.

وبالنسبة للدول العربية دخلت الكويت والبحرين ولبنان والسعودية والجزائر للمرة الأولى إضافة إلى وجود الأردن والمغرب ومصر وتونس منذ تأسس المؤشر عام ١٩٩٦. وتصدرت الكويت مجموعة الدول العربية (مرتبة ١٢) تليها تونس (٢٥) ولبنان (٢٩) والمغرب (٣٠) ثم البحرين (٣٢) ومصر (٤٠) والسعودية (٤٢) والجزائر (٦١).

وقد سبق أن رصدت نشرة **ضمان الاستثمار** المؤشر للمرة الأولى في عدد (١٥٥). ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر البيئة الاقتصادية ومؤشر المعلوماتية ومؤشر البيئة الاجتماعية، وتضم ٦٣ مكونا ذات أوزان متساوية كما تستفيد من مؤشرات أخرى منها مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ومؤشر التنمية البشرية. وقد جاء صدور المؤشر في أيلول (سبتمبر) متزامنا مع أحداث ٩/١١ وعكس حالة التوتر والاضطراب السياسي التي أثرت بدورها على أداء الاقتصاد العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشر يهدف إلى قياس مدى قدرة الدول على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسن الأوضاع الاجتماعية وعلى مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. كما يعتمد المؤشر على إبراز الفرص المحتملة والمخاطر المتوقعة في إطار التطورات المستقبلية وليس فقط رصد الوضع الراهن لدى دول الاقتصادات الناهضة الداخلة فيه، وخاصة أن بداية التفكير به جاءت بعد أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ التي شهدت تداعي الأوضاع الاجتماعية التي أطلقت شرارة تداعي الأوضاع الاقتصادية. ويستفيد من المؤشر كبار رجال الأعمال خاصة المهتمين بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر ومديري المحافظ ومدتدولي السندات الحكومية وصناع القرار وصناع الرأي العام.

الترتيب ٢٠٠١/٩	الدولة	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠١/١/٩	الترتيب ٢٠٠٠/٩	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠٠/٩
١	إيرلندا	١٧٤٩	-	-
٢	تايوان	١٦٥٣	٢	١٦٧٢
٣	إسرائيل	١٦٥١	١	١٧٢٦
٤	التشيك	١٥٩٩	٤	١٦٦٥
٥	هنغاريا	١٥٥٩	٥	١٥٦٥
٦	كوريا الجنوبية	١٥٣٩	٣	١٦٦٩
٧	ماليزيا	١٥٣٢	٨	١٤٨٠
٨	استونيا	١٤٩٠	-	-
٩	سلوفينيا	١٤٨٧	-	-
١٠	تشيلي	١٤٨٣	١١	١٤٦١
١١	كوستاريكا	١٤٦٦	٩	١٤٦٨
١٢	الكويت	١٤٤٢	-	-
١٣	الأرجنتين	١٤٣٩	٦	١٤٩٦
١٤	المكسيك	١٤٠١	١٣	١٣٩٨
١٥	بولندا	١٣٩٧	٧	١٤٨١
١٦	لاتفيا	١٣٨٩	-	-
١٧	أورغواي	١٣٨٦	١٠	١٤٦٧
١٨	جنوب أفريقيا	١٣٨٢	١٦	١٣٣١

الترتيب ٢٠٠١/٩	الدولة	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠١/١/٩	الترتيب ٢٠٠٠/٩	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠٠/٩
١٩	ليتوانيا	١٣٦٢	-	-
٢٠	تاييلاند	١٣٥٩	١٢	١٤٠٠
٢١	الفلبين	١٣٢٢	٢٦	١٢٤٤
٢٢	بنما	١٢٨٤	١٤	١٣٦٧
٢٣	اكوادور	١٢٧٧	٢١	١٢٧٤
٢٤	فنزويلا	١٢٦٨	١٩	١٢٩٩
٢٥	تونس	١٢٥٥	١٧	١٣١٥
٢٦	كرواتيا	١٢٤٧	-	-
٢٧	بيرو	١٢٤١	٢٥	١٢٥٨
٢٨	رومانيا	١٢٣٣	٣٠	١١٦٦
٢٩	لبنان	١٢٣١	-	-
٣٠	المغرب	١٢٢٣	١٨	١٣٠٦
٣١	البرازيل	١٢٢٣	١٥	١٣٣٨
٣٢	البحرين	١٢٢٢	-	-
٣٣	كولومبيا	١٢٢٠	٢٢	١٢٦٨
٣٤	جامايكا	١٢١٥	-	-
٣٥	سريلانكا	١٢١٢	٢٠	١٢٨٨
٣٦	إندونيسيا	١٢٠٧	٣٢	١١٢٠
٣٧	أوكرانيا	١٢٠٦	٣١	١١٥٧
٣٨	سلوفاك	١٢٠٣	-	-
٣٩	بوليفيا	١٢٠١	-	-
٤٠	مصر	١٢٠٠	٢٤	١٢٦٣
٤١	تركيا	١١٩٩	٢٣	١٢٦٣
٤٢	السعودية	١١٩٣	-	-
٤٣	الأردن	١١٨٤	٢٨	١٢٣١
٤٤	بتسوانا	١١٨٢	-	-
٤٥	هندوراس	١١٥٦	-	-
٤٦	الصين	١١٣٥	٢٧	١٢٤٢
٤٧	روسيا	١١٣٤	٣٣	١١٠٤
٤٨	كازاخستان	١١١٨	٣٤	١٠٦٢
٤٩	الهند	١١١٥	٢٩	١١٨٣
٥٠	روسيا البيضاء	١٠٩١	-	-
٥١	جواتيمالا	١٠٨٩	-	-
٥٢	جورجيا	١٠٨٦	-	-
٥٣	بابوا غينيا	١٠٦٢	-	-
٥٤	كوبا	١٠٢٨	٣٧	١٠٣٦
٥٥	أوغندا	١٠١٤	٣٩	٩٦٤
٥٦	السنغال	٩٩٩	-	-
٥٧	غانا	٩٩٧	-	-
٥٨	أوزبكستان	٩٩٤	٣٥	١٠٦٢

الترتيب ٢٠٠١/٩	الدولة	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠١/١/٩	الترتيب ٢٠٠٠/٩	رصد المؤشر المركب الثلاثي ٢٠٠٠/٩
٥٩	باراغواي	٩٩٠	-	-
٦٠	فيتنام	٩٨٩	٤٠	٩٥٤
٦١	الجزائر	٩٨٧	-	-
٦٢	باكستان	٩٨٣	٣٦	١٠٥٨
٦٣	بنغلادش	٩٦٤	-	-
٦٤	كينيا	٩٥١	-	-
٦٥	تنزانيا	٩٥١	-	-
٦٦	الكاميرون	٩٣٣	-	-
٨٧	ساحل العاج	٩١٣	-	-
٦٨	نيجيريا	٨٩٤	-	-
٦٩	إيران	٨٧٩	٣٨	٩٧١
٧٠	زيمبابوي	٨٥٠	-	-
	معدل الدول المتقدمة (إطار مرجعي) *	١٨٩٢		١٩٨٩

\* تشمل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهولندا وسنغافورة

## معلوماتية

### تقنية المعلومات : النموذج البريطاني

تناولت إحدى الأوراق التي قدمت للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد خلال الفترة من ١٢ - ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ تحت شعار "الاستثمار في تقنية المعلومات"، موضوعاً بعنوان (تقنية المعلومات النموذج البريطاني)، تطرق لعدة محاور كان من أهمها:-

\* مبادرة الحكومة البريطانية: أعلنت الحكومة البريطانية في أيار (مايو) ١٩٩٨ عن مبادرتها لجعل بريطانيا دولة رائدة، في تقنية المعلومات والاتصالات من خلال إقامة مجتمع المعلومات على أسس عادلة تحت شعار تقنية المعلومات للجميع. ويتحدد الدور المهم الذي تضطلع به الحكومة في مجالات رئيسية منها إجراء التحولات الرئيسية في التعليم، إتاحة الفرصة على أوسع نطاق لاستفادة الجميع، تحفيز المنافسة وتعزيز القدرات التنافسية، الارتقاء بالجودة، وتحديث الحكومة. وقد وضع لذلك خطة بدأت عام ١٩٩٨ عملت على تنشيط الشبكة القومية للتعليم وتزويد المدارس بشبكة تمكّنها من الحصول على الموارد الجيدة من الإنترنت وتوفير أفضل المصادر لمواد التدريس للمدرسين، وترابط المدارس بعضها ببعض (لينتهي التعامل ورقياً في معظم الأمور الإدارية عام ٢٠٠٢) وبالمكتبات العامة (رصد حوالي ٧٦ مليون جنيه للربط والتكوين وتشجيع المكتبات)، وبالمتاحف والمؤسسات.

كما شملت الخطة إقامة مشروع الجامعة من أجل الصناعة الذي يهدف إلى تأمين فرص تعليم الكبار خاصة الذين تركوا التعليم في مرحلة الثانوية أو قبلها ويكمل الآلية التقليدية للتعليم باستخدام التقنية الحديثة لإتاحة التعليم للكبار في موقع العمل والسكن ومراكز التعليم المحلية، وتقليل التكلفة على المستخدمين. والمشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص. كما



تضمنت الخطة كذلك توفير خدمة الاتصال المباشر لجميع المواطنين بالخدمات الصحية القومية وتأسيس الوكالة البريطانية التعليمية للتقنية والاتصالات لتطوير الشبكة القومية للتعليم وتقديم المشورة للحكومة. وفيما يتعلق بمهارات المستقبل رصدت الحكومة حوالي ١٠٠ مليون جنيه لإقامة حوالي ٤٠ مركزا للتدريب على تقنية المعلومات.

\* الإنفاق على تقنية المعلومات: قدر إنفاق بريطانيا على تقنية المعلومات بحوالي ٦٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١ مقابل ٥٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٠، بزيادة نسبتها ١٠%، فيما لم يتجاوز الإنفاق عام ١٩٩٥ حوالي ٣٢,٥ مليار جنيه. ويتوقع أن يصل الإنفاق على تقنية المعلومات عام ٢٠٠٢ في بريطانيا إلى حوالي ٦٨,٤ مليار جنيه. استحوذت حوالي ٤٨٥ شركة كبرى في القطاعين العام والخاص على ما نسبته ٥٠% من إجمالي إنفاق بريطانيا على تقنية المعلومات (حوالي ٥٧ مليون جنيه في المتوسط لكل شركة و ٢,٣٢٠ جنيه لكل موظف عام ٢٠٠٠). واستوعبت كل شركة حوالي ٥٠٠٠ عامل من القوى العاملة لتلك الشركات (٣٠% من مجموع القوى العاملة في تقنية المعلومات).

وتشير الإحصاءات المتوافرة عن الإنفاق على الموظف الواحد في القطاعات المختلفة عام ٢٠٠٠ إلى أن قطاع خدمات الكمبيوتر يأتي في المرتبة الأولى بحوالي ١٦,٤١٧ جنيه لكل موظف، يليه قطاع المصارف والخدمات المالية بحوالي ١١,٦٢٨ جنيه لكل موظف، ثم قطاع التأمينات بحوالي ٨,٩٤٠ جنيه لكل موظف. وكان أقل القطاعات الصناعية إنفاقا قطاع البناء الذي لم يتجاوز ٥٧٢ جنيهها لكل موظف.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على مكونات تقنية المعلومات، فوفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٠ جاءت أجور العاملين في المرتبة الأولى بحوالي ١٥,٢ مليار جنيه (حوالي ٢٧,٣% من إجمالي الإنفاق على تقنية المعلومات). وجاءت في المرتبة الثانية خدمات الكمبيوتر بحوالي ١٤,٦ مليار جنيه (٢٦,٢%)، ثم الأجهزة والمعدات وملحقاتها بحوالي ١٤,٣ مليار جنيه (حوالي ٢٥,٧%)، والبرامج (السوفتوير) بحوالي ٧,٨ مليار جنيه (١٤%) والاتصالات التليفونية ١,٦ مليار جنيه (٢,٩%)، وأخرى ٢,٢ مليار جنيه (٣,٩%). وبصفة عامة يمكن توضيح إنفاق بريطانيا على تقنية المعلومات خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ في الجدول المرفق. فيما يتعلق بالتعليم والتدريب أنفقت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠٠ حوالي ١,٨ مليار جنيه على تقنية المعلومات في قطاع التعليم و ١,٧ مليار جنيه على الخدمات الاستشارية في تقنية المعلومات، ويتوقع أن يصل الإنفاق إلى حوالي ٢,٥ مليار جنيه و ٢,١٧ مليار جنيه للقطاعين على التوالي عام ٢٠٠٢. يبرهن ذلك على بدء المؤسسات البريطانية في تحسين مهارات تقنية المعلومات داخليا بدلا من شرائها من قطاع الخدمات الاستشارية.

\* نقص المهارات: بالرغم من التراجع الكبير لأسهم شركات تقنية المعلومات في البورصات العالمية، وفشل الكثير من شركات "نوت كوم"، إلا أن الكثير من شركات تقنية المعلومات يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على المهارات المناسبة لأعمالها بسبب النمو المتواصل للتجارة الإلكترونية وأنشطة الشركات عبر البث الفوري للبيانات (أون لاين). وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى وجود ٨٥٠ ألف وظيفة في تقنية المعلومات شاغرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠١ (وهو رقم أكبر من عام ١٩٩٩ مما يفيد أن المشكلة لها أثر تراكمي عاما بعد عام).

ويقدر نقص المهارات في تقنية المعلومات في أوروبا بحوالي مليون وظيفة عام ٢٠٠١، ويتوقع أن يرتفع إلى حوالي ١,٧ مليون وظيفة عام ٢٠٠٣. أما إذا أضيف نقص قطاع الاتصالات إلى قطاع تقنية المعلومات في أوروبا فإن النقص في الكوادر التقنية بلغ حوالي ١,٩ مليون كادر عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي ٣,٨ مليون وظيفة عام

٢٠٠٣. ويظهر ذلك جليا في ألمانيا لضخامة اقتصادها، فالعجز يبلغ حوالي ٤٤٤ ألف وظيفة عام، ٢٠٠١ ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٧٢٣ ألف وظيفة خلال العامين القادمين. ولمواجهة هذه المشكلة تتبنى الشركات ثلاث استراتيجيات: أولاها تكثيف برامج التدريب وإعداد الكوادر، وثانيها التشاور والتنسيق مع المؤسسات التعليمية، وثالثها الاستعانة بكوادر أجنبية متخصصة في تقنية المعلومات.

\* التجارة الإلكترونية: يقصد بالتجارة الإلكترونية إنجاز أي نشاط تجاري من خلال التبادل الفوري للمعلومات عبر شبكة الاتصالات والكمبيوتر (ما ينجز من صفقات عبر الإنترنت من بيع مباشر باستخدام بطاقات الائتمان، إقامة خطوط التموين بين الأعمال والموردين والصناعة والموزعين والعملاء من خلال الربط بالإنترنت). كما أنه لم تعد التجارة الإلكترونية تقتصر على الدخول في الإنترنت باستخدام الكمبيوتر وإنما توجد أجهزة أخرى مثل التلفون المحمول وقنوات التلفزيون "انترآكتف" وغيرها. وتبلغ قيمة التجارة الإلكترونية في أوروبا عام ١٩٩٩ حوالي ٦ مليارات دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى حوالي ٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠١. وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أنه على المدى البعيد ستحتجز حوالي ٥٠% من عمليات بيع برامج الكمبيوتر (السوفتوير) عبر التجارة الإلكترونية، وحوالي ٢٥% من مبيعات الأقراص المضغوطة (سي. دي)، و٢٥% من الصفقات التجارية بين الأعمال. من جهة أخرى بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حوالي ٣١٥ مليون مستخدم (حوالي ٥% من إجمالي سكان العالم)، بالإضافة إلى أن جميع دول العالم أصبحت مرتبطة بالإنترنت باستثناء عشر دول لأسباب سياسية مقابل ٨ دول فقط كانت مرتبطة بالإنترنت عام ١٩٨٨. وفي كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث عدد مستخدمي الإنترنت (١٠٠ مليون مستخدم)، جاءت بعدها اليابان (٣٩ مليون مستخدم)، ثم الصين (٢٣ مليون مستخدم).

كما أن للتجارة الإلكترونية تأثيرا مباشرا على أسعار السلع والخدمات من خلال تحسين كفاءة الأداء لانخفاض تكاليف الصفقات وتقليل الوسطاء وزيادة المنافسة. وقد تعدل ممارسة التجارة الإلكترونية على المستويين المحلي والعالمي من أسلوب إدارة الأعمال خاصة الأعمال المعتمدة على الوسطاء مثل وكالات السفر والتشغيل، وبيع وشراء العقارات، والموزعين، والسماصرة، ومحلات التجزئة، فهذه الأنشطة ستتعرض لمنافسة شديدة من التجارة عبر الإنترنت. فقد وجدت شركات الخطوط الجوية إمكانية توفير ٧٥% من إجمالي تكاليف تجهيز تذاكر السفر من خلال البيع المباشر بدل الاعتماد على وكالات السفر، وكذلك مصنعو الكمبيوتر ومصنعو قطع غيار المحركات. وفيما يتعلق بعلاقة التجارة الإلكترونية باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أشارت الورقة إلى توافق توجهات هذه الأخيرة مع التقدم التقني والميزات التي توفرها التجارة الإلكترونية وأهمية ذلك في حرية التجارة وتسهيلها بين دول العالم.

#### مليار جنيه

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
القيمة	٣٢,٥	٣٥,٣	٣٩,٣	٤٤,١	٤٩,٧	٥٥,٧	٦١,٨	٦٨,٤

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع زراعية

الجمهورية العربية السورية

مشاريع زراعية تتوافر دراسات جدواها الفنية والاقتصادية والمطلوب تمويلها:

\* مشروع تطوير إنتاج وتسويق وتصنيع الحليب في منطقة الغاب

- يهدف المشروع إلى إنتاج حليب معقم، جبنة شلل، لبن زبادي، جبنة عكاوية، كريما، وزبدة. وتكمن مبررات المشروع في تسهيل عمليات نقل الحليب الطازج لمسافات بعيدة نسبياً، بالإضافة إلى تطوير أسلوب تسويق الحليب ومشتقاته وتخفيض نسبة الفاقد باستخدام أسلوب المعدات المتطورة في جمع الحليب ونقله وتصنيعه.

- التكاليف الاستثمارية: ٨،٧١ مليون دولار

- تكاليف التشغيل السنوي: ١٢،٣٠ مليون دولار.

- الإيرادات السنوية: ١٤،١٩ مليون دولار

- معدل العائد الداخلي: ١٩%

\* مشروع متكامل لتصنيع وتكرير زيت الزيتون

- يهدف المشروع إلى تأمين زيت الزيتون ذي المواصفات الجيدة وفق المعايير الدولية للتسويق الداخلي والخارجي. وتكمن أهمية إقامة المشروع في توافر فائض جيد من زيت الزيتون، مما يتطلب إنشاء معامل تصفية وتكرير لتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية.

- التكاليف الاستثمارية: ٣٦،٥٦ مليون دولار.

- تكاليف التشغيل السنوية: ٣٤،٤ مليون دولار.

- الإيرادات المتوقعة: ٤٧،٣١ مليون دولار ابتداء من السنة الثانية للمشروع.

- معدل العائد الداخلي: ٣٤%.

\* مشروع وحدات وتجهيزات الخضار والفواكه

- يهدف المشروع إلى ضمان توضيب وتجهيز المنتجات الزراعية للتصدير والمنافسة وحفظ الفاكهة والخضار في غرف مبردة، وفق مواصفات فنية عالية لضمان المحافظة على جودتها لفترات أطول والمساهمة في تطبيق المواصفات والجودة المطلوبة وزيادة فعالية ونشاطات التسويق الداخلي والخارجي. وتكمن أهمية إقامة هذا المشروع في توافر فائض مهم للتصدير، مما يتطلب ضرورة توفير وحدات متطورة للتبريد والتجهيز.

- التكاليف الاستثمارية: ٢،٥٧ مليون دولار

- تكاليف التشغيل السنوية: ٠،٢٦ مليون دولار.

- الإيرادات السنوية: ٠,٩٨ مليون دولار.
- معدل العائد الداخلي: ٢٠%.

\* مشروع إنتاج الأسماك في بحيرة الأسد: أسلوب التربية المكثفة في أقفاص محمية  
- يهدف المشروع إلى إنتاج الاصبعيات لتغطية حاجة المشروع وإنتاج ٣٠٠ طن من  
الأسماك بتسمينها ضمن الأقفاص. وتعتبر بحيرة الأسد من أكبر المسطحات المائية في سوريا  
والتي تشكل عاملاً مهماً لتربية الأسماك وفق أسلوب التربية المكثفة ضمن أقفاص محمية.

- التكاليف الاستثمارية: ٠,٤٢ مليون دولار.
- تكاليف التشغيل السنوية: ٠,٦٨ مليون دولار.
- الإيرادات السنوية: واحد مليون دولار.
- معدل العائد الداخلي: ٣١%.

- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ  
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي  
مديرية الاستثمار  
هاتف: ٢٣٢٢٩٥٤  
فاكس: ٢٢٤٤٠٢٣ - ٢٢٤٤٠٧٨  
ص.ب ٣٠٤٨٧  
دمشق  
الجمهورية العربية السورية

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى  
الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال  
مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.